

تقرير

فاز تحالف «8 آذار» والتيار الوطني الحر والحزب الاشتراكي بـ9 مقاعد من أصل 19 مقعداً في الحكومة الطالبية في الجامعة الأميركية، في مقابل نيك تحالف تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية 6 مقاعد و3 مقاعد للنادي العلمي، فيما لم تُحسم نتيجة المقعد الأخير بسبب التعادل بين مرشح للنادي العلمي ومرشح من لائحة المستقبل - القوات، وكما درجت العادة، تباينت النتائج التي أعلنها كل فريق، معلناً أن الفوز لهصاحته. فتيار المستقبل عقم أنه والقوات فازا بـ8 مقاعد في مقابل 7 لـ8 آذار والعونيين والاشتراكيين، و6 مقاعد للنادي العلمي والمستقبل؛ واللائحة التي أجمعته عدد الفائزين الذي أوردته «المستقبل» في تعميمه بغوفة مجموع عدد مقاعد الحكومة الطالبية (19 مقعداً فيما المجموع الذي عممه «المستقبل» يبلغ 21 مقعداً). ولاحقاً، تراجع «التيار الأزرق» عن النتيجة التي أعلنها، ليعترف بالخسارة. لكن مبرراً إياها بأن ما حققه، مع القوات، يظهر أنه قوتهما تعادل قوة الأخرين مجتمعين. النادي العلمي لم يدخل في السجال، بل أعلن منذ البداية فوزه بـ3 مقاعد فقط، متراجحاً بـ3 مقاعد عن العام الماضي

«المستقبل» و«القوات»

يخسران انتخابات طلاب «الأميركية»

قائلة الحاج
طال، أمس، انتظار المرشحين في الانتخابات الطالبية في الجامعة الأميركية في بيروت للطلاب حتى ساعات بعد الظهر. ولم يتوان مسؤولو القوى الطالبية في كل تحالف عن تنشيط الاتصالات لإحضار الناخبين الذين أثر بعضهم ملازمة منازلهم وقصد كثيرون الجامعة لمتابعة مقرراتهم فحسب.

فالتحالفات الانتخابية أعادت هذا العام، خلط الأوراق السياسية، إذ تموضع طلاب التيار الوطني الحر في تحالفهم التقليدي، بعدما انضموا للعام الماضي، إلى التحالف المنافس، في خطوة لاستئناس التقارب السياسي، يومها، بين تيار المستقبل والعونيين، كذلك فك طلاب منظمة الشباب التقدمي المقاطعة السابقة للانتخابات، وانخرطوا في الاستحقاق أمس وترشيحاً واقتراعاً إلى جانب تحالف حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر. وقد بدا حضور هذا التحالف قوياً على الأرض من خلال حملة «for students change» أو طلاب من أجل التغيير. ممثلو القوى المتحالفة هنا بدوا مرتاحين لتجريات اليوم الانتخابي، ويأن الفوز سيكون حليفهم حكماً، فيما نفى مناصرو «الاشتراكي» بأن يكون قرارهم بالانضمام إلى التحالف الأقوى نابعاً من موقف لتحقيقه بصرف النظر عن نتيجة الانتخابات، وهي: فرض عقد بين الطالب وإدارة الجامعة يجري خلاله الاتفاق على تثبيت قيمة القسط بين السنة الأولى وسنة التخرج، تحسين جودة التعليم بالمقارنة مع القسط المرتفع، حرية التعبير والتنظيم، وتغيير هيكلية الحكومة الطالبية بشكل مباحث، إذ لم يتسنى له التحضير جيداً وترشيح عدد أكبر

الجامعة، وتشهد مشاركته في الانتخابات منذ العام 2012، باسم حملة «campus choice» تطورا ملحوظاً في استقطاب الطلاب. السادي يقدم برنامجاً انتخابياً يتضمن 4 نقاط وقال إنه سيعي لتلقيه بصرف النظر عن نتيجة الانتخابات، وهي: فرض عقد بين الطالب وإدارة الجامعة يجري خلاله الاتفاق على تثبيت قيمة القسط بين السنة الأولى وسنة التخرج، تحسين جودة التعليم بالمقارنة مع القسط المرتفع، حرية التعبير والتنظيم، وتغيير هيكلية الحكومة الطالبية بشكل مباحث، إذ لم يتسنى له التحضير جيداً وترشيح عدد أكبر رئيس الجامعة، وعميد الطلاب هو

تحقيق

رقمها 373. غرفة صغيرة في قلب سوق كبير، صارت كل حياته، هنا، قضى محمد نعمان، الحر في الاتي من طرطوس السورية، سنوات طويلة منذ نحو 30 عاماً، بين عشرات اللوحات التي نحتها بيديه. كأنه في بيته، يتجول في ممرات السوق، مستذكراً سنوات كثيرة قضاهها هنا. يتجول بين «كادرات» تنتظر أن يجمع اطرافها لتصبح لوحة أو يدل إلى صورة فوتوغرافية محمية بالزجاج «ومقطعة عالقاس».

أوائل تسعينيات القرن الماضي،



بلغت نسبة الاقتراع 64 ٪، فيما شكا الطلاب من الفزر الإلكتروني (مروان طحطح)

من يضع جدول الأعمال، والأساتذة يصوتون ويقلبون المعادلة. إلى ذلك، شكا النادي العلمي من سوء التنظيم وعلمه بموعد الاستحقاق بشكل مباحث، إذ لم يتسنى له التحضير جيداً وترشيح عدد أكبر من الطلاب على غرار السنوات السابقة.

وكان النظام الانتخابي النسبي على أساس الكلية واليطبق في الجامعة منذ عام 2016 قد خرق جو الرتبة السائد قبل ذلك الوقت، بعض الكليات.

النفاس الذي يدور في الجامعة اليوم يتناول تعديل النظام الانتخابي الذي ينتظر أن يشهد ورشة بهذا الخصوص في العام الجامعي الحالي. وتقتصر التعديلات معالجة التلاوازن في تمثيل الطلاب بين الكليات الكبيرة والصغيرة، إذ ليس منطقياً، بحسب القوى الطالبية، أن تتأل كل من الكليات الصغيرة مثل العلوم الصحية والطب والزراعة مقعدين فيما مجموع عد طلابها لا يتجاوز 1 على 10 من عدد طلاب الكليات الكبيرة مثل الآداب والعلوم والهندسة (5 مقاعد وإدارة الأعمال (3 مقاعد).

في الأسئلة المطروحة في الورشة: هل هذا هو القانون الانتخابي الأمثل؟ هل يجب الاستمرار في إعطاء الأساتذة الذين يتمثلون به مقاعد في الحكومة الطالبية حق التصويت وتغيير المعادلة (مع الإشارة إلى أن الأساتذة كانوا يملكون في النظام السابق الثلث المعطل وكانوا قادرين على تغيير القرارات، ولم يعد على تغيير القرارات، ولم يعد هذا الأمر قائماً مع التعديل الذي حصل منذ 3 سنوات؟ هل الحكومة الطالبية اليوم هي فعلاً الممثل الحقيقي للديموقراطية أم أنها أداة بيد الإدارة لقمع الطلاب؟ ليست الحكومة مهادنة للإدارة في ملف زيادة الأقساط تحديداً؟ هل هناك ثقة بالعمل السياسي الجامعي وهل لنجحت الحكومات الطالبية المتعاقبة في تمثيل الطلاب والدفاع عن مصالحهم؟

يذكر أن الجامعة تعتمد منذ عام 2015 نظام التصويت الإلكتروني، باستبدالها صندوقة الاقتراع بجهز الكمبيوتر شرط حضور الطلاب إلى مركز الاقتراع وإبراز بطاقة الطالبية والتصويت داخل منددي بيروت الدولي التاسع للمطاقة والتنمية المستدامة عازل وليس بواسطة الإنترنت على غرار ما يحصل في جامعات أخرى. وقد بلغت نسبة الاقتراع 64 ٪، فيما شكا الطلاب من الفزر الإلكتروني إذ لم يتمكنوا من معرفة النسبة التي نالها كل لائحة، كما كان يحصل سابقاً.

إلى ذلك، سجلت الجمعية اللبنانية لديموقراطية الانتخابات ضعفواً مارسها مندوبو التحالفات في المرشحين على أبواب قلم الاقتراع.

تحقيق

نفايات الإقليم

في خدمة سبيلين

محمد الجنون

في ظلّ تحخّط بلديات الشوف وعاليه وعجزها، منذ أربعة أعوام، عن التوصل إلى «صيغة» واضحة لمعالجة نفاياتها، تتسارع الاتصالات من عملية تمزيق النفايات الصلبة وتجفيفها، ويتكون إلى حد كبير من مكونات قابلة للاحتراق مثل البلاستيك والنفايات القابلة للتخلّط. ويمكن استخدامه لتوفير الحرارة والكهرباء في المنشآت الصناعية لتوفير الحرارة للأفران، ولعل هذا ما يفسر حضور المدير العام لشركة ترابية سبيلين طلعت اللامح الاجتماع،

في هذا السياق، التقى النائب تيمور جنبلاط، الشهر الماضي، مفوض الحكومة لدى مجلس الإنماء والإعمار وليد صافي، وعددًا من الاختصاصيين، وعلّمت «الأخبار» أن «بحسباً جدياً» جرى في إمكان نقل نفايات الشوف وأقليم الخروب إلى معمل لمعالجة النفايات في منطقة السويجاني في الشوف الأعلى.

وبحسب المصادر، تنقسم الخطة المطروحة إلى مرحلتين: الأولى تتضمّن تطوير معمل النفايات في السويجاني وتحديثه بتقنيات جديدة لاستقبال النفايات العضوية من منطقة الشوف ومعالجتها المعمل سبيلين».

والخطوة التي بدأت تتكشف ملامحه، ترك انطباعاً سيئاً لدى العديد من بلديات إقليم الخروب. وأكد عددٌ من رؤساء البلديات لـ«الأخبار» أنّ «تصريف الـ RDF في سبيلين غير مقبول، وستجري مواجهته».

معمل الجية إلى محرقة؟

بحسب الكتاب الرقم 3086/1 الصادر في 10 تموز الماضي عن مجلس الإنماء والإعمار، من المُقرَّر أن يبدأ تفكيك معمل الجية الحراري في آذار المقبل، لكن توجه الدولة إلى اعتماد المحارق لمعالجة النفايات، يثير مخاوف لدى رؤساء بلديات المنطقة من مُحطّط إنشاء، محرقة مكان المعمل. وعرّض هذه المخاوف «الدفاع البيطن» عن المعمل على لسان وزير الطاقة سيزار أبي خليل. خلال مننددي بيروت الدولي التاسع للمطاقة والتنمية المستدامة قبل أسبوعين. إذ أشار إلى «تقارير» لديه من عدد من بلديات إقليم الخروب، تشير إلى أنّ التلوث في منطقة الجية ليس ناجماً عن المعمل الحراري القديم، بل سببه الأوتوستراد الساحلي». وعلّمت «الأخبار» أنّ بلدية برجنا نقلت إلى مسؤولين في التيار الوطني الحر اعتراضها على ما قاله أبي خليل، مستندة إلى الدعوى القضائية التي تقيمها ضد ملوثات المعمل القديم منذ عام 2015.

مقالته

«الشورى» يرّد مراجعة السور الروماني:

لا صفة للمواطن للدفاع عن الملك العام

راجاتا حمية

في المبدأ، لا أمل بحماية ما بقي من السور الروماني القائم في العقار 740 في منطقة الباشورة، بعدما... انقطعت آخر الخيوط بصودور قرار مجلس شورى الدولة في شأن المراجعة المستعجلة حول وقف الأعمال في العقار، التي كانت قد تقدّمت بها الحماية فداء عبد الفتاح. فقبل أيام قليلة، جاء الرُء من غرفة قضاء العجلة في «الشورى»، القاضي بـ«رُ المراجعة في الشكل لانتقاء الصفة والمصلحة لدى المستدعية»، كذلك «رُدّ طلبات التخلّط والإدخال في المحاكمة الحاضرة»، التي قد تقدّم بها، في وقتٍ سابق، النائب جميل السيد والنائب السابق نجاح واكيم.

إذا، لا صفة ولا مصلحة للمستدعية. هكذا، جاء الرد - المتوقع - الذي أعاد تذكير الجهة المستدعية برُدّ الدولة اللبنانية، المستدعي بوجهها، بأن صفة المواطن وحرصه على الملك العام لا يعينك شيئاً. لا مكان لهما في الأساس. من هنا، كان القرار الحاسم بأن لا يمكن الجهة المستدعية، في ظل عدم توافر شرطي الصفة والمصلحة التي يجب أن تكون شخصية ومباشرة، «ولوج باب الدعوى والمراجعات القضائية»، تحت رعاية اللبدا القانوني المعروف الذي مفاده «لا دعوى بدون مصلحة». هذا ليس آخر الرد، ففي التتمة، قرر «الشورى» أيضاً أن «لا طلبات التخلّط والإدخال، طالما أن الشروط الشكلية لقبول مراجعة الجهة المستدعية غير متحققة». مع ذلك، من المفترض أن تتقدم جمعية تجمع حماية التراث بمراجعة بالأساس أمام مجلس الشورى مطلع الأسبوع المقبل.

بالعودة إلى الرد، استفاض المجلس في تفسيره لشرطي الصفة والمصلحة، فاستنجد بالاجتهاد الإداري اللبناني والفرنسي على السواء، الذي يعتبر أن «صفة المواطن وحدها لا تعطي المصلحة للتقاضي»، وذلك «منعاً من جعل المراجعة أمام مجلس الشورى مراجعة شعبية تحت ستار الحفاظ على مبدأ الشرعية أو على الاملاك العامة أو الآثار من قبل القاضي!». من جهة أخرى، عرّض هذا الرأي بأحكام المادة 106 من نظام المجلس نفسه التي تنص على أن «لا يقبل طلب الإبطال بسبب تجاوز حد السلطة إلا ممن يثبت أن له مصلحة شخصية مباشرة مشروعة في إبطال القرار المطعون فيه». هكذا، جاء القرار معيداً التذكير بأن صفة المواطن في هذه البلاد لا تعني شيئاً. هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فقد حصر القرار الدفاع عن الاملاك العامة - أي لعموم الناس - بمن له مصلحة مباشرة وشخصية. وفي حالة الدفاع عن السور الروماني الأثري، لا يمكن إلاّ من يتضرر مباشرة وشخصياً من الأعمال القائمة في العقار أن يتقدم بالمراجعة. وهنا، لا اعتبار لقضية الملك العام وحق كل الناس به. فما أنك متضرر بشكل شخصي، أو لا علاقة لك بحماية ما يفترض أنه ملك عام.

هذا ما يقوله القانون، ولكن، حتى في ظل هذه النصوص، هناك هامش للقاضي للتحرر ضمنه، وهو الاجتهاد. هو أن «يشقى القاضي ليجد لهجة المستدعية السند القانوني»، بحسب أحد القضاة. بتعبير آخر، أن «يشقى ويجتهد من قلب النص القانوني ليجد المخرج الإنساني كما القانوني الملائم».

ثمة رأي آخر. لقاض من أهل البيت: من مجلس شورى الدولة. يتحدّث هذا الأخير عن الإشكال الأساس هنا: عن الصفة التي لا تزال موضع جدل في القضاء الإداري. ويتحدث الأخير عن توجه عند القضاء في مثل هذه الحالات، إلى اعتبار «أن لا صفة متوافرة». بتعبير أوضح «ما في صفة لشخص كمطلق شخص». ذلك أن المراجعات أمام مجلس شورى الدولة «لا تعتبر شعبية... وإلا صارت مفتوحة لمن ما كان». في رأي آخر أيضاً، تطرح هذه القضية مشكلة من حدّين، منها أنه لا يمكن من جهة «التدرع بصفة عن الحديث عن ملك عام، ومن جهة أخرى تخطي ما ينص عليه القانون في ما يخص شرط الصفة، وإلا فلا يعود هناك نظام». وفي كلتا الحالتين، المشكلة قائمة. فماذا يعني أن تلغي حق المواطن بالدفاع عن ملك عام يمس هو الآخر؟ وماذا يعني الاعتراف بصفة المواطن وتالياً فتح المجال أمام أيّ كان لفعل ذلك؟ وبحسب هذا الرأي، قبول المراجعة بالشكل يعني أنها سابقة. وهذا بالتالي، موضوع جدلي. فمتى تكون الصفة مقبولة؟ ومتى لا؟ ومتى تتحد المصلحة بالصفة ومتى تفتقران؟

بصرف النظر عمّا يمكن أن يكون عليه الجواب، يشير القاضي إلى أن «هناك قانوناً يضبط الصفة والمصلحة لا مجال لتخطيه». ولكن في المقابل هناك اجتهاد. وهذا، ما لم يفعله القاضي في قضية السور الروماني.



محمد وسوّس بضفيات حركة وحياة على المبنى شبه المهجور (هيلم الموسوي)